مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

د. بن سماعين حياة، جامعة محمد خيضر –بسكرة

أ. زايدي حسيبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة

الملخص:

تمثل الصناعة البترولية عصب النشاط الاقتصادي الجزائري،وذلك سواء من حيث استثماراتها أو أرباحها ومداخيلها التي تتحدد أساسًا حسب وضعية السلعة البترولية في السوق العالمية، حيث أن أي تغير وأي اختلال يحدث على مستوى العرض أو الطلب البترولي، وخاصة تغيرات أسعاره سيؤدي إلى أزمات حادة تنتقل إلى الاقتصاديات العالمية بأسرها، خاصة تلك الاقتصاديات التي تقوم أساسا على المداخيل والعائدات البترولية – كما هو حال الجزائر والأزمات البترولية التي لحقت بها.

ومن هذا المنطلق تتناول دراستنا المكانة الدولية للصناعة البترولية من حيث الخصائص والأهمية، وكذا الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات الجزائري في تحديد إيرادات ومداخيل الدولة ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والأداء العام للاقتصاد الجزائري مع الاشارة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل الاجمالي وعدم الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

Résumé

L'industrie pétrolière représente la pierre angulaire de l'activité économique algérienne, soit d'après ses investissements ou ses bénéfices et revenus qui sont principalement déterminées par le statut du pétrole sur le marché mondial, car tout changement et toute perturbation qui se passe sur le niveau de l'offre ou de la demande de pétrole, en particulier l'évolution des prix conduira à des crises aiguës transmises à les économies du monde entier , en particulier les économies qui sont basées principalement sur les revenus pétrolières - comme dans le cas de l'Algérie et les crises pétrolières qu'elle a subi.

Donc et pour cela que notre étude va illustrer le rôle mondiale de l'industrie du pétrole en termes de caractéristiques et l'importance, ainsi que le rôle stratégique des hydrocarbures algériens dans la détermination de revenus publiques de l'Etat et les différents indicateurs macro-économique et la performance globale de l'économie algérienne ,sans oublier de faire appelle à la nécessité de diversifier les sources de revenus et a réduire la dépendance du secteur des hydrocarbures dans la réalisation du développement économique.

المقدمة:

للبترول مكانة عالمية دولية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة لكن كمورد اقتصادي استراتيجي ذو أبعاد واستعمالات اقتصادية،سياسية،وعسكرية عالمية، وبذلك أصبحت الصناعة البترولية من أبرز نشاطات الاقتصادي الصناعي العالمي خصوصًا مع تزايد معدلات الانتاج والاستهلاك العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية يرتكز اقتصادها على قطاع المحروقات من صادرات وايرادات جبائية،وعلى ما يحدث من تقلبات في أسعار البترول في السوق العالمية، حيث تبنت الجزائر سياسة التصنيع منذ استرجاع سيادتها وتأميمها لقطاع المحروقات واستغلاله لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل إقامة صناعة وطنية قوية.

ونظرًا للمكانة العالمية التي تحتلها الصناعة البترولية،والدور المحوري لقطاع المحروقات في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية باعتبار أن أكثر من 90% من ايرادات الجزائر من العملة الصعبة مصدرها الصادرات البترولية، ومساهمته عمومًا في تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية والمركز العربي والعالمي للاقتصاد الجزائري ككل، ارتئينا من خلال هذا المقال دراسة هذه الأهمية العالمية للصناعة البترولية وكذا والمكانة الاستراتجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.[1]

1- الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال ،و لأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح باعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاهًا مطابقًا لمصالحها الخاصة،فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962،إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات ايفيان ضمنيًا للشركات الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات [2]،أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث

كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة **(SN Repel)** و**(camel)** ومصفاة الجزائر، إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا اثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "**SONALGAZ**".[3]

أما في عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، و مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن فشلت من جديد المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

وفي 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في: [4]

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
* تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

2- تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2014):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات أهمها: [5]

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج **partage de production**.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000-2014) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أولي للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من [90 إلى 100] دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

ولقد تمكنت الجزائر من تحقيق أكثر من 13.5مليار دولار أمريكي من الإيرادات البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009،وذلك بفضل مستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال 2009 (57–58 دولار للبرميل)، التي تسمح بتحسين مداخيلها و ايرداتها الغازية،أما بالنسبة لمستوى الأسعار(70–80 دولار للبرميل) فيعتبر مناسبًا بالنسبة لسونطراك لمتابعة برامج الاستثمارات.و للعلم تبلغ

القدرة الإنتاجية للبترول في الجزائر 1.45مليون برميل/اليوم،إلا أن منظمة الأوبك خفضت هذه النسبة إلى 1.2 مليون للبرميل/اليوم،تطبيقًا لقرارات تخفيض إنتاج البترول.[6]

ومع ذلك فإن نسبة نمو الاقتصاد الجزائري تراجعت إلى 3.9% خلال سنة 2009، مقارنة مع 4.1% سنة 2008، مع تراجع هو الأكبر من نوعه للناتج الداخلي الخام بقيمة 31.5مليار دولار،من 160.52 مليار دولار إلى 128.7مليار دولار،وهو أول تراجع للناتج الداخلي الخام للجزائر منذ العام 2001،وهو دليل الارتباط الخطير لاقتصاد البلاد بالمحروقات،وبذلك سجل صندوق ضبط الموارد استقرارًا عند الوضعية التي كان عليها نهاية سنة2008،أي عند 64.5 مليار دولار.وتم تعويض جزء من الخسائر المترتبة عن ذلك من خلال التحسن الطفيف المسجل في مداخيل الجباية العادية، بالإضافة إلى قرار تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 66 دج إلى 73 دج في إطار الإجراءات التي أقرتها الحكومة الجزائرية للحد من فاتورة الاستيراد.[7]

أما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام(2010) ،فلقد بلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز 17.8 مليار دولار.وسجلت بذلك الصادرات النفطية ارتفاعا بنسبة 36% خلال الثلاثي الأول من عام2010 ، وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي(2009).حيث بلغت الصادرات النفطية بكافة أنواعها خلال الربع الأول من عام2010، 32 مليون طن بارتفاع نسبته 4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 بينما بلغت مبيعات السوق الداخلي 10.7 مليون طن. كمابلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.45 مليون برميل يوميا ، و162 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي،حيث أنها أبرمت 47 عقدا للتنقيب ولاستغلال النفط والغاز في الفترة ما بين عام 2000 و2010.[8]

إضافة إلى ذلك حققت الشركة الجزائرية للمحروقات "سونطراك" منذ بداية2010 سبعة اكتشافات نفطية في وقت وصلت فيه قيمة الاستثمارات في قطاع المحروقات إلى أكثر من 8.1 مليار دولار خلال العام (2009).

وعلى العموم فإن اقتصاد الجزائر شهد إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و2014، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة

وبذلك سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بـ : [9]

– إرتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت ال 200 مليار دولار بعد أن كانت لاتتجاوز 4،4 ملايير دولار سنة 1999 أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2013.

– بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3,47 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013 بعد أن كانت أكثر من 25,11 مليار دولار سنة 1999 بنسبة تطور 73 بالمائة.

– وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5 بالمائة، منتقلا من 2% في سنة 2000 إلى 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة 6، 4% في 2013.

ثانيا– قطاع المحروقات والأداء العام للمؤشرات الاقتصادية الكلية

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية. [10]

كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة، ويمكن توضيح أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تحديد قيمة المؤشرات الاقتصادية الكلية وأداء الاقتصادي ككل،وذلك كالآتي:

1– المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة،يمثل (60%) من إيرادات الدولة، ومن (25%) إلى (30%) من إجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات. [11]نتيجة لذلك شكلت الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العمومية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (03– 06) : أهمية الجباية البترولية في تمثيل الميزانية

السنة	2000	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011	2012 *	2013 *
ايرادات جبائية (1)	1213.2	1001.4	1350.0	1570.7	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4192.0	4399.0
اجمالي الايرادات	1562.7	1399.6	1874.9	2151.1	5053.8	3559.3	4203.0	5428.6	6055.0	6371.0

(2)									
نسبة الايرادات الجبائية إلى إجمالي الايرادات (2)/(1)	%77.4	%71.55	%72.01	%73.02	%86.25	%67.79	%69.12	%73.01	%69.93	%69.05

Source [12]: - le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

من خلال الجدول نلاحظ أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية في اجمالي ايرادات الجباية الكلية، بمساهمة تراوحت بين67 % و86 % خلال الفترة2000-2013

ويمكن توضيح تطور الميزان التجاري الجزائري من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم (04-06) تطور الميزان التجاري - الفترة 2000-2010

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	إيرادات	صادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
2000	9 173	22 031	12 858	240
2001	9 940	19 132	9 192	192
2002	12 009	18 825	6 816	157
2003	13 534	24 612	11 078	182
2004	18 308	32 083	13775	175
2005	20 357	46 001	25 644	226
2006	21 456	54 613	33 157	255
2007	27 631	60 163	32 532	218
2008	39 479	79 298	39 819	201
2009	39 294	45 294	5 900	115
2010	40 473	57 053	16 580	141

المصدر :من إعداد الباحثة على أساس معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، . حصيلة سنوات 2000 إلى 2010.

الشكل رقم (05-09) : تطور الميزان التجاري الفترة 2009-2013.

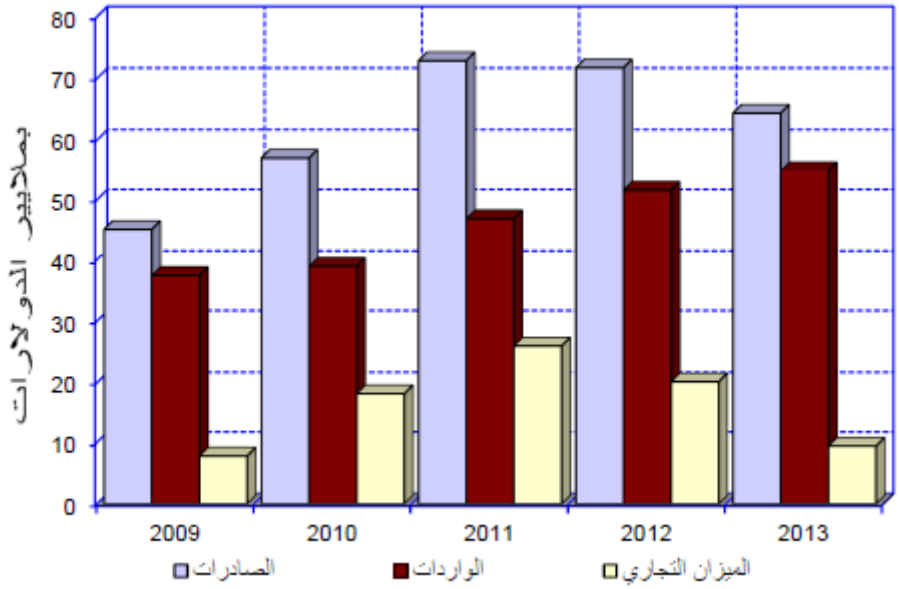

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2013، طبع في نوفمبر 2014،ص89

يبدو واضحا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000-2013 ، و بعد الإنخفاض الشديد لسعر النفط الذي عرفته سنة 2008 تقلص هذا الفائض ثم عاد للتطور عام 2010، و يتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013 كان إيجابيا على العموم ، إلا أن نسبة التغطية إنخفضت بشكل ملحوظ في السنتين 2009 و 2010 بسبب الارتفاع المستمر و المتصاعد لحجم الإيرادات الذي انتقل من 39173 مليون دولار في سنة 2000 إلى 40473 مليون دولار في سنة 2010 ،و قد تطور الميزان التجاري الجزائري بشكل لافت خلال أربعة سنوات متتالية من 25644 مليون دولار في سنة 2005 إلى 39819 مليون دولار في سنة 2008، و ذلك إثر تحسن السوق النفطية ليتراجع إلى مستوى له في العامين الأخريين 5900 مليون دولار في 2009 ، و16580 مليون دولار في 2010 ، أما أقصى مستوى وصل إليه الميزتن التجاري الجزائري فكان في عام 2008بـ 39419 مليون دولار، ويرجع ذلك للإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط من جهة و الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تعتبر قياسية هي الأخرى من جهة أخرى ، مع أن الإيرادات قفزت بدورها إلى أقصى مستوياتها بـ 39479 مليون دولار.

2-المحروقات والقطاع المالي الجزائري:

بالنسبة لدور المحروقات في تحديد قيمة الإيرادات المالية الجزائرية سنوضحه من خلال أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي ،وذلك اعتمادًا على **الشكل رقم (04-07)** الذي يوضح حجم كل من الايرادات العامة والايردات النفطية،وكذا الايرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 :

الشكل (06-09) : نسبة الإيرادات العامة النفطية و غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي

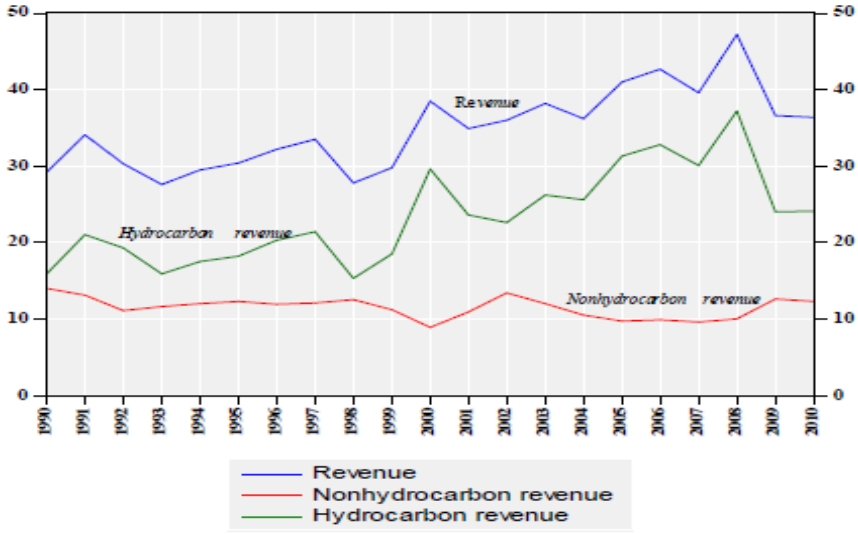

Source : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February [13] 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

من خلال الشكل يتضح لنا تراجع نسبة النمو في الايرادات النفطية وذلك إثر التراجع الواضح الذي شهدته أسعار النفط الخام في عقد التسعينات ،ولذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة للدولة في عقد التسعينات على حوالي 29.8 % فقط من الناتج المحلي بعد أن كانت في حدود 36.48 % في المتوسط خلال الفترة1974-1989 ويعكس هذا التراجع في نسبة الإيرادات العامة للدولة هشاشة الإيرادات العامة غير النفطية أيضا وعدم قدرتها على تعويض الايرادات العامة للدولة في حالة حدوث أي صدمة في أسعار النفط وتراجع في الإيرادات النفطية.

ومع نهاية التسعينات تطورت الإيرادات العامة في الجزائر على نحو كبير سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1990 ،كانت إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل فقط حوالي 29.4%من الناتج المحلي الإجمالي، منها 18.2 % عبارة عن إيرادات نفطية، و 11.2 % عبارة عن إيرادات غير أنه مع فورة أسعار النفط وارتفاعها مع نهاية التسعينات أخذت الإيرادات العامة في الجزائر في

التحسن، بصفة خاصة الإيرادات النفطية حيث كان النمو فيها بصورة جوهرية حيث بلغت % 37.2 كنسبة من الناتج سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس التركيز الشديد لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي خلال هذا العقد.[14]

وهذا ما يعكس الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على الإيرادات النفطية، الأمر الذي لا يوفر الاستقرار المطلوب في المالية العامة للبلد نتيجة للتقلبات الحادة التي تعرفها الايرادات النفطية والايردات المالية عمومًا، وبذلك فهي مصدر خطر دائم ومقلق في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر و هو ما تعاني معظم الدول العربية المصدرة للنفط.

وخلاصة القول هو أن نسبة الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتناسب طرديا مع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج، فمع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، تتزايد نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج وهو أمر متوقع .إذ أنه مع نمو الإيرادات النفطية وارتفاع نسبتها إلى الناتج ترتفع نسبة الإيرادات العامة بالتبعية إلى الناتج.

كل هذا يستدعي ضرورة تقييم الإيرادات العامة بصورة جيّدة والبحث بجدية عن عناصر أخرى تساعد في تكوين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر أي تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي في البلد فيها، وإعادة النظر في كثير من الرسوم و الضرائب المختلفة لكي تتماشى والتطورات العالمية و كذا التقلبات المفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

2- سيطرة المحروقات على حجم الصادرات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية، كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت). [15]

أما بالنسبة لسيطرة حجم الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات فيمكن تبيينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05-06): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000-2010) (مليون دولار):

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة (%) صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية
2000	22 301	21 419	882	96,04
2001	19 132	18 484	648	96,61
2002	18 827	18 091	736	96,10
2003	24 612	23 939	673	97,26
2004	32 083	31 302	781	97,56
2005	46 001	45 094	907	98,03
2006	54 613	53 429	1 184	97,83
2007	59 518	58 206	1 312	97,79
2008	78 230	76 340	1 890	97,58
2009	43 216	41 775	1 441	97,35
2010	57 150	55 700	1 450	97,16

المصدر: المركز الوطني للاعلام الآلي و الاحصائيات (C.N.I.S) حصيلة 2000-2010

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الصادرات الجزائرية للخارج ، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97 %من إجمالي الصادرات منذ عام 2000، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3 % فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال ثانوية وجد محدودة ، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن 1890 مليون دولار في سنة 2008. أما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية ، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ب 0,45 بالمائة و ب 0,17 بالمائة في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العامية للتجارة لعام[16] 2007 ، و هو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

4- قطاع المحروقات واتجاه البطالة في الجزائر:

يمكن تتبع درجة تأثير قطاع المحروقات على اتجاه معدلات البطالة في الجزائر من خلال دراسة العوائد المالية البترولية المحققة وتقلبات أسعار البترول وتتبع مختلف الأزمات البترولية خلال الفترة 1970-2010، بالموازاة مع تغير معدل البطالة خلال نفس الفترة،وذلك اعتمادًا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (07-09): تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010

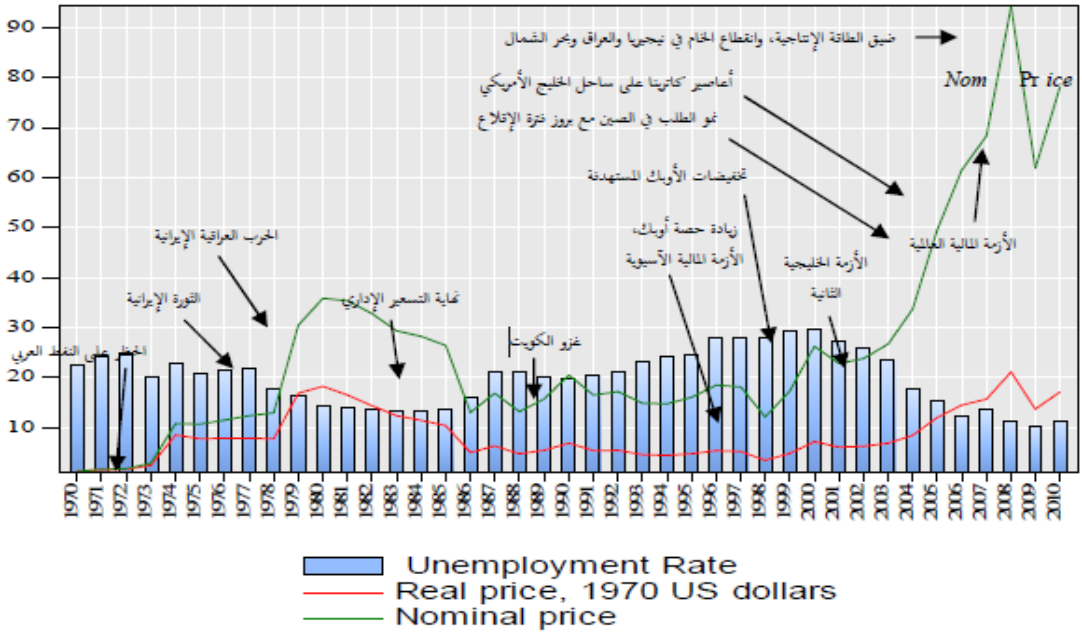

Source[17] :http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05

نتيجة لحرب 1973 ، ارتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف، من 3 دولارات للبرميل في عام 1972إلى12 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 1974،ويعود هذا الارتفاع إلى حظر النفط العربي الأمر الذي ساعد فيما بعد على ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات ، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة .كل هذا قد أكسب القطاع أهمية كبرى في وضع إستراتيجية للتنمية في الجزائر بهدف خلق مناصب شغل .وهذا ما يلاحظ من خلال **الشكل أعلاه رقم (07-09)**.

حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في انخفاض معدّلات البطالة من 24.83 % سنة 1972 إلى 16.33 % سنة 1979 ، ومع اندلاع الثورة الايرانية سنة 1979،وكذا الحرب الايرانية العراقية سنة 1980 فقد استمر معدل أسعار البترول في الحفاظ على مستويات مرتفعة خلال الفترة 1979-1985 رغم تراجعها من 35.41 دولار للبرميل في بداية سنة 1981 إلى 26.48 دولار للبرميل بحلول 1985 إلا أن معدّلات البطالة واصلت تراجعها إلى مستويات13.29 % سنة 1984 و بقيت في حدود 13.59 % سنة 1985 .كما يوضحه الشكل أعلاه.

أما مع انهيار أسعار النفط من 27 دولار إلى ما دون 10 دولارات وحدوث الصدمة النفطية سنة 1986عرفت الجزائر خلال الفترة 1986–1989 تراجعًا في أدائها الاقتصادي الكلي بما في ذلك معدلات البطالة التي ارتفعت من 16.14 % سنة 1986 إلى 20.04 % سنة 1990. [18]

بالرغم من التحسن الطفيف في أسعار النفط خاصة بعد الحرب الخليجية الثانية سنة 1990 إلا أن مستويات البطالة بقيت مستقرة بمعدل متوسط قدر بـ22.25 % خلال الفترة1990 – 1995، ثم بدأت بالارتفاع بعد هذه السنة لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 29.50 % سنة 2000 وذلك تزامنًا مع انخفاض أسعار البترول التي بلغت أدنى مستوى لها 12.16 دولار سنة 1998.

ومع استمرار نمو الاقتصاد العالمي، استمرت أسعار النفط بالارتفاع منذ عام2000 لتحقق قفزة كبرى تتجاوز أعلى مستوياتها منذ سنة 1981 لتصل إلى أعلى سعر لها بـ 147.27 دولار سنة 2008، لكنه سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008 أين وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل مع نهاية 2008، وخلال هذه الفترة (2000-2011) عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في معدّلات البطالة لتستقر عند أدنى مستوى لها بـ % 9.8 سنة 2011 [19] مقابل 27.7 % سنة 2000، حيث أكد خبراء من صندوق النقد الدولي استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر منذ سنة 2000 لاسيما في اوساط الشباب بأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 سنة، حيث تراجع معدل البطالة عند الشباب لفئة ما بين 16–24 سنة من 07ر54 بالمائة الى 22.4 بالمائة خلال ذات الفترة (2000–2011) ، كما سجلت نسبة البطالة لدى الجامعيين هي الاخرى تراجعا ملحوظا في 2011 حيث انخفضت الى 16.1 بالمائة مقابل 4ر21 بالمائة سنة 2010.[20]

ومع إنهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني من عام 2014 حيث فقدت نحو 45% من قيمتها بتراجعها من 115دولار للبرميل في جوان 2014 إلى 62 دولار للبرميل حتى منتصف ديسمبر 2014 ، عرفت نسبة البطالة هي الأخرى تراجعًا بإرتفاعها إلى 10,6% خلال سبتمبر 2014 أي ما يعادل نحو 1,214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25 % لدى الشباب و أزيد من 16% لدى الجامعيين مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 0,8 نقاط مقارنة بسنة 2011 الذي بلغت فيه عند9,8%.

5- أسعار البترول وحجم احتياطات الصرف الأجنبي:

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ، تعزيز الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية،وعلى هذا الأساس ، و مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط و خصوصا في الجزائر.[21] مثلما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (08-09): ارتباط حجم احتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1993-2010

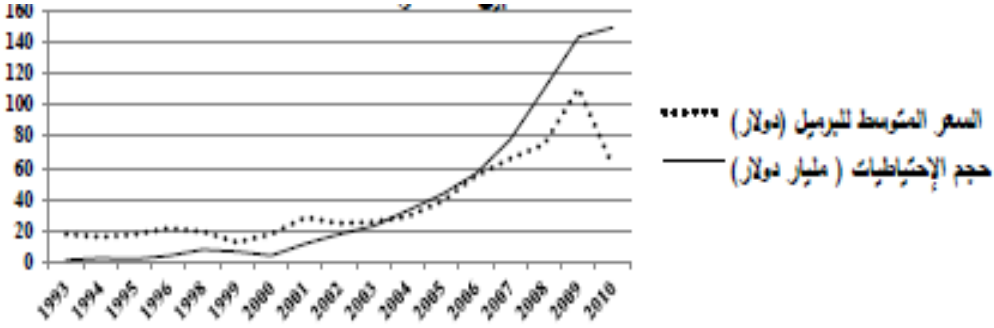

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، .حصيلة سنوات 2000 إلى 2010.

إن الاحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 1,50 مليار دولار سنة 1993 ثم 4,40 مليار سنة 1999 إثر الصدمة البترولية لسنة 1998-1999 التي أدت إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات ،التي بدأت ترتفع تدريجيا منذ سنة 2000، و تدعم مع ارتفاع أسعار البترول لتصل أرقاما غير مسبوقة تجاوزت 110 مليار .في سنة 2007 و بأكثر من 162 مليار دولار عام 2010.

6- قطاع المحروقات ومستويات الناتج المحلي الاجمالي:

يمكننا من خلال هذا الشكل الموالي ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الناتج المحلي الاجمالي، جيث أن اعتماد الإقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية و مدى توفر العملة الأجنبية.

والشكل التالي يوضح بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

الشكل رقم (09-09) : بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

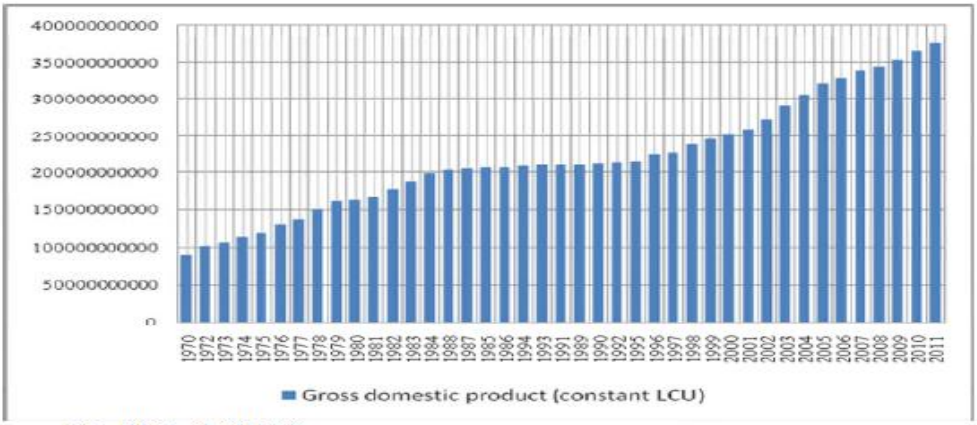

Source: World Bank (WDI)

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنه في عام 1970 كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 90.8 مليار دينار جزائري،و بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة للطفرة النفطية الأولى، و التي نتجت عن الحظر العربي لصادرات النفط الخام إلى الدول الغربية مع نهاية سنة 1973 ،حصلت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 120.39 مليار دينار في 1975 ، ومع استمرار الارتفاع في أسعار النفط سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مستويات قياسية في 1986 ، حيث بلغ أعلى مستوياته في تلك الفترة والمقدرة بـ 206.37مليار دينار .غير أنه بدءا من عام 1987 أخذت أسعار النفط في التراجع وهو ما ترتب عليه حدوث تقلبات في مستويات الناتج بالأسعار الحقيقية، حيث تراجع الناتج الحقيقي في السنة الموالية بصورة محدودة نسبيا ،وبقي شبه مستقر إلى غاية 1995 ولم يسترجع الاقتصاد الجزائري المستويات المهمة من الناتج الحقيقي إلا بحلول عام 1996 ، عندما بدأت أسعار النفط في التعافي مرة أخرى، وبدأت الوفرة النفطية الثانية بعد نهاية 1999 لدرجة أنه في عام 2011 قدّر الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في الجزائر بحوالي 373.36 مليار دينار.[22]

وهو ما يوضح الارتباط الوثيق بين مستويات الناتج المحلي الاجمالي تقلبات سعر النفط الخام حيث أن معدّلات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن اقتصاد البلد يتعرض من وقت لآخر و بصورة كبيرة و دورية لصدمات خارجية .فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 ، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسّن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي،و مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1998 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط

الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططين (مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو)[23]

الجدول رقم (06-06): تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة1975 -2010

	المرحلة الأولى (1970-1985)				المرحلة الثانية (1986-2000)				المرحلة الثالثة (2001-2011)			
	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	27.4	-11.3	6.03	7.46	5.10	-2.1	1.4	2.32	6.9	2	3.64	1.58

المصدر: البنك الدولي (WDI)

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة، هي أن معدّلات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل من خطر التعرض للصدمات الخارجية، و يرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، و الذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي و الذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية .

الخاتمة:

انطلاقًا مما قد تم عرضه نجد أنه بالإضافة لكون البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري فهو يمثل مصدرًا حيويًا للطاقة و مصدرًا ماليًا كبيرًا و متنوعًا،ومادة أولية أو أساسية لنشاط صناعي يمر بعدة مراحل ابتداءًا من مرحلة البحث و التنقيب وصولاً إلى مرحلة التصنيع البترولي الكيماوي تهدف التي إلى تحويل المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات بتر وكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات،كالأسمدة الزراعية،و المنظفات و الأنسجة الاصطناعية،...الخ.

وأي اختلال في توازنها أو الطلب أو العرض على هذه السلعة يؤدي إلى أزمات حادة تغير هيكل الاقتصاد العالمي بأكمله،كما حدث خلال سنوات 1998،1979،1973،1956، بالإضافة إلى الأزمة العالمية لعام 2008 التي أثرت بشكل أو بآخر على أسعار البترول،وأثرت على الايردات المالية،و الدخل الإجمالي،ومستوى المعيشة الاجتماعية و الاقتصادية للدول النفطية عمومًا والجزائر بصفة أخص حيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الجزائري باعتباره المصدر الأوحد للايرادات المالية والجبائية للدولة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.

الهوامش والإحالات:

(1):snimedamine.maktoobblog.com consulté le 10/03/2010 à 17h54.

(2): عبد اللطيف بن أشنهو ،**التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982)،ص21.

(3):consulté le27/04/2010 à 16h45.http://www.jps-dir.com

(4):عبد العزيز وطبان **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ،(الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992)، ص 151.

(5):http://www.jps-dir.com,OpCit.

(6): Mohamed Meziani,**Plus de 13.5Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril2009**,9ème Conférence annuelle de **groupe** Sonatrach1, 15-16-17juin2009,Oran ,Algerie,P4.

(7): عبد الوهاب بوكروح،**الناتج الداخلي الخام للجزائر يتراجع بـ31.5مليار دولار سنة 2009**،(جريدة الشروق الجزائرية،العدد 2672، بتاريخ 26 جويلية2009)،ص7.

(8):http://www.moheet.com/ consulté le 03/05/2010 à 16h37.

9: fmi

10: Hilel Hamadache, " **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité "** Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010. p.34.

(11): **Sonatrach la revue** ,éditée par la direction communication et stratégie d'image, N49,Mars2006,P6.

12 le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

13 : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

14 : .دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005 ، ص 369-371.

(15): كتوش عاشور،بلعزوز بن علي،**الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية**،(مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا،العدد02، 2005)،ص155.

16 :World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.:

17 ; http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05

18 : and Their Impact on Algerian Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud (2012). Oil Price Distortion Business and Management; Vol.7,No. 18, P 102-103 Macroeconomic, International Journal of

19 : نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، **ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008** ، أوراق عمل، .كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان2008
ns/Forms/AllItems.aspx http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power%20Point%20Presentatio

20 :تقرير صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية العالمية، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ /

21 : بن علي بلعزوز ، **"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .،2008، ص 219

22: تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من بيانات البنك العالمي،WDI البيانات هي بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) وكذا من الموقع الإحصائي:
http://www.indexmundi.com/facts/algeria/gdp#NY.GDP.MKTP.KN

23 : مولود حشمان، مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004، جامعة الجزائر.